المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الانسحاب الامريكي من العراق بين المصداقية واستمرار الشركات الامنية
اسم الكاتب: د. وائل محمد اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2118
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 12:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الانسحاب الامريكي من العراق
بين المصداقية واستمرار الشركات الامنية

الدكتور
وائل محمد اسماعيل(*)

المقدمة

حظيت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أدارة الرئيس باراك اوباما بأهمية استثنائية. وذلك لأسباب عديدة لعل أبرزها هو انفراد الرئيس اوباما بمنهج التغيير وانفراط عهد الميل الواسع إلى التورط في الأزمات والحروب كما كان في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن ألا أن ذلك لايعني أن التغيير غير محسوب ومدروس ومخطط له فقد عرف عن القادة والرؤساء الأمريكان قدرتهم الفائقة على تغيير سياساتهم المرحلية وصولا إلى أهدافهم الكبرى التي تحقق المصالح الحيوية للولايات المتحدة وبالتالي فان القول المعلن رسميا لايمكن أن يفصح عن النوايا الحقيقية للسياسة فالمخفي والمستور ربما لايمكن التكهن به .

وفيما يتعلق بنوايا وأغراض الرئيس اوباما إزاء العراق فقد ذكر مرارا أنة كان ضد غزو العراق تصميما وعملاً ألا انه لم يصوت ضد القرار لأنه لم يكن نائباً في الكونغرس الداخلي المحلي ولايته التي رشح عنها حينئذ . وما صرح عنه وأعلنه كإستراتيجية عملانية للانسحاب من العراق بصورة كاملة نهاية عام ٢٠١١ . لم يكن وليد صنيعته وإنما كان مهيئا لقرار سابق اتخذته أدارة بوش الابن بالاتفاق مع الحكومة العراقية في الاتفاقية الأمنية المعقودة بين العراق والولايات المتحدة والتي تعرف

(*) كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

باتفاقية (صوفا) المختصر للاتفاقية باللغة الانكليزية والتي يطلق عليها العراق مسمى اتفاقية سحب القوات الأمريكية في ٢٠٠٨/١١/١٧[1].

على الرغم من أن قرار الانسحاب الأمريكي من العراق لم يكن على سبيل المنحة أو الهبة أو الهبة التي تقدمها الحكومة الأمريكية للعراق شعبا وحكومة . وإنما أملته ظروف داخلية في الدولتين العراق والولايات المتحدة ناهيك عن ظروف إقليمية ودولية .

إذ لم يكن وارد في أدراك الأمريكان شعبا وساسة بعد كل الخسائر والتكاليف التي صرفوها لاحتلال العراق أن يتركوه في أمد قريب ومحدود . بل ينبغي أن يستمر الاحتلال لأمد طويل .هذا ليس كتحصيل حاصل لقراءة معينة للأمن القومي الأمريكي وإنما لمسار الجيوبولتيكا ، فهي الحاسمة وهي المقررة لاذهان الساسة الأمريكان . وهي تضم الموقع والموارد الإستراتيجية والنفوذ والتأثير وتحيد التهديدات والتحديات للهيمنة الأمريكية لهذا يعلن البعض على أن خسارة الولايات المتحدة الحقيقية في العراق لأتحسب مالياً أو بشرياً وان كانت مؤلمة لهم بل تحسب من خلال المصداقية في الانسحاب الحقيقي وما ينتجه فعليا من نجاحات ومصالح بعيدة المدى .

فهل الولايات المتحدة جادة في هذا القرار؟ وماهي البدائل المحتملة ربما لإعادة النظر بالقرار ؟.

يبرز هنا متغير الانسحاب وعلاقته بالشركات الأمنية في العراق . وكذلك علاقة الانسحاب بتوافر الاستقرار الأمني في العراق وزوال التهديدات الإقليمية لسيادته. ناهيك عن ربط متغير الانسحاب بمهام أخرى خارج العراق ترتبط بأفغانستان أو بالبيئة الإقليمية المجاورة للعراق والتي بدأت تتعرض لمزيد من التغييرات لابد أن تنعكس على إستراتيجية الانسحاب من العراق .

فعلى الرغم من إعلان الرئيس اوباما انتهاء المهمات القتالية في العراق في ٢٨ آب ٢٠١٠، ورفع الوصاية الأمريكية عنه كأي بلد مستقل وحر في رسم مستقبلة . ألا أن ثقة عموم العراقيين تكاد معدومة بالحرب التي كلفت الميزانية الأمريكية أكثر من ثلاث تريليون دولار وخسائر بشرية جسيمة . فهل الانسحاب سيعني البقاء فيما بعد ؟. أم سيكون معبرا لترتيبات أشبه بالنفوذ المستمر على العراق ؟. أم سيحل بلباس أخر يشبه الاحتلال شكلاً ومضمونا .البحث في طياته محاولة لسبر غور ملف الانسحاب عبر آلية لاستمراره بأوجه جديدة منها استمرار المتعاقدين الأمنيين أو

[1] وقعت الأتفاقية في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨ وتم اقرارها من قبل البرلمان العراقي في ٢٧ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٨، ودخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ٢٠٠٩. اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة . المادة الثلاثون ، الموقع الرسمي للحكومة العراقية.

شركات الأمن أو المرتزقة أو ظل الاحتلال . فالي أي مدى ستصدق التحليلات والتأويلات التي قيلت و ستقال نهاية هذا العام وما قبله عن الانسحاب الأمريكي من العراق؟ وماهو مصير الاتفاقية الأمنية و اتفاق سحب القوات كما يسميه العراق من حيث الترتيبات الجديدة لآليات العلاقة مع الولايات المتحدة؟ . اختزل البحث الإجابة من خلال الغور في موضوع الشركات الأمنية العاملة في العراق ، ومحتوى الانسحاب الأمريكي منه .

في محاور ستة:

أولا :- ماهية الشركات الأمنية .

ثانيا :- أسباب نمو الظاهرة والإطار القانوني حولها .

ثالثا :- إشكالية مهام ووظائف الشركات .

رابعا :- أنواع الشركات الأمنية في العراق .

خامسا :- الانسحاب الأمريكي من العراق .

سادسا :- مستقبل الشركات الأمنية في العراق .

أولا: ماهية الشركات الأمنية

وتحت مسميات عديدة مثل الشركات الأمنية، أوالمتعاقدين أوقوات عسكرية خاصة، أو قوات التأهيل والتدريب وقوات الحماية. أوالمرتزقة. تقوم هذه القوات بخصخصة العنف أو الارتزاق الاستثماري التي تقوم به شركات عسكرية خاصة توفر الجيوش البديلة للقيام بالمهام التي لاترغب جيوش الدول الكبرى الموجودة في مناطق الاضطراب القيام بها[1].

ولقد تزايدت ظاهرة منظمات الارتزاق أو شركات الأمن الخاصة في العالم حتى بلغت (٣٠٠) منظمة وشركة ويبلغ حجم النشاط المالي لتلك الشركات نحو (٢٠٠) مليار دولار ،وأغلبهم يعملون في تصريف الأسلحة للشركات الامريكية خاصة شركة أمريكان أكسبرس وشيرسون ليمان وأركو وأتي لوكهيد.

ويعود تاريخ استثمار المرتزقة في السياسة الخارجية الامريكية الى حرب فيتنام ،حيث كان هناك برنامج سري عرف باسم ((العمليات السوداء للمرتزقة)) بالتخريب والآغتيالات[2].

---

[1] يوسف النيرب، المرتزقة جيوش الظل،الرياض،مكتبة العبيكان.ط١،٢٠٠٨،ص٢- ٨ .

[2] المصدر نفسه،ص ٩-٢٢ .

كما تسمى تلك القوات بالمنظور الرسمي الامريكي بالقسم الخامس للقدرة العسكرية الشاملة في جيش الظل او شركات المرتزقة أوالمتعهدين وتعد شركة بلاك ووتر (الماء الأسود) من أقوى شركات المرتزقة السرية[1]، ومقرها براري وغابات كارولينا ،حيث تواجه هذه الشركة اتهامات جديدة بممارسة القتال، ودعارة الأطفال وتهريب الآسلحة وتدمير شرائط مصورة تحتوي على أدلة ،والتهرب من الضرائب وتجدر الاشارة الى ان بلاك ووتر قد غيرت اسمها وتعمل الان تحت اسم (xe) واسماء اخرى كلها تحت اشراف (برينس) الذي استقال من منصبه كرئيس للشركة[2].

لقد اقترن احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بتعاظم استخدام وتدريب قوات اجنبية بواسطة القطاع الخاص في امريكا، وكانت دول امريكا اللاتينية التي عارضت شعوبها وحكوماتها غزو العراق ضحية لفرق الموت والسياسات القمعية التي تحضى برعاية امريكية. وتحولت الى ساحة جديدة لمراكز التجنيد والتدريب للمرتزقة الذين اشتركوا في حرب العراق.

ومن بين اكبر تشكيلات للجنودغير الامريكيين الذين جلبتهم شركة بلاك ووتر الى العراق مجموعة تشيلية من رجال الكوماندوز السابقين ،وبعضهم تدرب او خدم في ظل الحكم العسكري الدكتاتوري الوحشي للجنرال اوغيستو بيونيشيه[3].

وموظفو الشركات العسكرية الأمنية الخاصة .شركات الحماية الأمنية شركات الأمن الخاصة شركات الحماية الأمنية. شركات الأمن الخاصة، الموظفون الأمنيين، المتقاعدون، المقاولون، ايا كانت تسميتهم ،فهم ليسوا اكثر من عناصر ارتزاق او مرتزقة افراداً كانوا ام مجاميع ،ظهروا بوضوح في الثلث الاخير من القرن الماضي كظاهرة ملموسة خاصه في الدول الافريقية التي غادرها الاستعمار الفرنسي او البريطاني. بيد ان تاريخهم الحقيقي يمتد الى الايام التي سبقت الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، اذ كانت المطاعم والفنادق عادة ما تعلق لوحات تحمل كتابات تمنع دخول الساقطات والجنود والكلاب لسلوكهم الغير مقبول. كما يعود البعض الى ان امبراطور اليونان كوزينوفون هو اول من جند عشرة الاف يوناني للمحاربة في بلاد فارس مقابل المال[4].

---

[1] د.مهند العزاوي ، غداً العراق مثل أمسه: الأنسحاب الأمريكي الجزئي وبيئة الحرب القادمة.صحيفة العرب الأسبوعي، ٤/٩/٢٠١٠.

[2] New York Times,17-4-2009,P.3.

[3] جير مي سكيل،بلاك ووتر.. المرتزقة قادمون،ترجمة فاطمة نصر وحسام ابراهيم، القاهرة،دار السطوة،ط١،٢٠٠٧،ص٢٣ .

[4] بسام العسلي، جيوش المرتزقة وحروب المستقبل ، مجلة الحرس الوطني السعودية، ٢٠٠٥،ص٢١ .وكذلك انظر:المرتزقة في العراق، عن مجلة الايكونومست،ترجمة محمد علي حريصي،صحيفة السفير اللبنانية في ٨ تشرين ٢٠٠٦.

وقد ترك الاستعمار الغربي لدول العالم الغربي والاسلامي في افريقيا وآسيا خلفه ظاهرة بغيضة تسمى المرتزقة او mercenaries وهي عبارة عن مجموعات من العسكريين الغربيين المتقاعدين ممن يبيعون خدماتهم العسكرية للحكومات او رؤساء دول وصلوا الى الحكم بانقلابات عسكرية مدبرة وبغير رغبة شعوبهم حتى اصبح من الطبيعي ان تشاهد حاكما من دول العالم الثالث يحرسه مرتزقة اجانب، او حكومة دكتاتورية تستأجر عملاء ومرتزقة اجانب لحمايتها بقوة السلاح من شعبها والتصدي لحركات المقاومة الوطنية .

وساعد انتشار هذه الظاهرة في الربع الاخير من القرن الماضي ظاهرة الصراع والتنافس الدولي على ثروات العالم الثالث .وانشأت اول شركة لذلك من طرف عضو سابق في الفرقة البريطانية الخاصة (جيم جونسون) وكانت زبائنه شخصيات سياسية وتجارية دولية، ثم انتقلت المهام من الأمنية الخاصة الى المشاركة في النزاعات .كما حدث في انغولا وزائير ثم انتقلت الفكرة الى امريكا وبدأو في تأسيس شركات امن خاصة وكانت اهمها (كي بي آر) المملوكة من طرف (هيلبورتون) منذ عام ١٩٦٢ ثم نوعت نشاطها من عام ١٩٨٠ الى بناء علاقات بأجهزة الاستخبارات البريطانية والامريكية وزارة الدفاع[١].

ومن ابرز اللاعبين الاساسيين في هذا السوق هي الشركات الامريكية خاصة شركات (كي بي آر) و(بلاك ووتر) و(دين كورب) وقد قدمت جنود في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١[٢].

وقد تطورت هذه الشركات فنشأت شركات عسكرية (قطاع خاص) في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واسرائيل وجنوب افريقيا وغيرهم من الدول تقدم خدمات قلب نظم الحكم كما حدث باستمرار في افريقيا او حماية آبار بترولية، او حماية رؤساء، او القيام بقمع تمرداته الداخلية وقد اثرت العولمة كثيرا بالغا على نمو الشركات كشركات استثمارية عابرة للقومية او الجنسية. بحيث اصبحت لهذه المؤسسات الضخمة والمندمجة دورا كبيرا في رسم بعض السياسات الخاصة لبعض الاطراف على حساب القواعد السائدة في الدولة القومية. فالاخيرة لم تعد تتحكم بوسائل الانتاج في هذا العصر حيث اصبح للقطاع الخاص دورا رياديا في توجيه الدول حتى لو اقتضى الامر تغييب الدولة ومؤسساتها لتأمين مصالح فئات مختلفة ومن هذه الشركات اخذت دورا رياديا في توجيه مصالح الدول القومية

---

[١] اسكندر كوكبرن وجيفري سانت كلير،التحالف الأسود : وكالة الأستخبارات المركزية والمخدرات والصحافة،ترجمة أحمد محمود، القاهرة،المشروع القومي للترجمة،العدد ٤٤٦،ط٢،٢٠٠٢،ص١٧ ومابعدها.

[٢] توفيق المديني ، دور المرتزقة في الحرب الأمريكية على العراق ، صحيفة المستقبل اللبنانية في ١ آذار ٢٠٠٧.

المتعلقة بتوفير الأمن والحماية وهي تعبير للمزاوجة بين القطاعين العام والخاص حيث يوكل الأول للثانية بعض المهام التي تدخل في صميم عمله ليقوم بها[1].

ومع زيادة الصراعات الدولية على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني فقد انتشرت ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة للقيام بوظائف جديدة كانت من قبل تدخل ضمن مهام الجيوش الوطنية كتأمين امداد القوات المحاربة بالمؤن والسلاح والقتال ايضا كما جرى في حروب اهلية في بعض الدول الافريقية وفي يوغسلافيا السابقة وفي افغانستان وفي العراق حالياً[2].

والمرتزقة هو اسم يطلق على طبقة من المحاربين المحترفين الذين يقدمون خدماتهم لمن يطلبها نظير اجر معين ،دون اعتبارات خلقية او قومية[3].

أي بعبارة اخرى المرتزقة هو قيام شخص او اشخاص باعمال عنف مقابل اجر مادي محض بحيث لايضع للأخلاق والقوانين أي أعتبار، وعلى ان لايكون عضوا في نزاع مسلح شاركت او تشارك فيه القوات المسلحة النظامية لبلده ضد دولة اخرى[4].

نستشف مما سبق الى ان شركات الأمن على مختلف مسمياتها كانت ضاربة في القدم .وتعددت وتطورت بتطور المصالح وتعقدها وتشابكها وزيادة تنافس الدول ،وزيادة السياسات التدخلية للولايات المتحدة في العالم بعد منتصف القرن الماضي وصولا للمرحلة الراهنة.

ثانياً: اسباب نمو الظاهرة الاطار القانوني حولها

١- يرجع ظهور شركات الأمن وانتشارها في العالم الى اسباب سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية ودينية ففيما يتعلق بالاسباب السياسية، فهي عديدة ومرنة ومحتملة واكثر قابلية للقبول والتصديق، يبرز اولهما: وجود هدف اسراتيجي نحو الهيمنة او السيطرة من قبل دول طامعة أوطامحة بخيرات شعوب اخرى فتجند ماتجند في سبيل ذلك.

٢- انحسار ظاهرة الاستعماري التقليدي والتحول الى ظاهرة الاستعمار الحديث الذي يتبع وسائل اخرى للسيطرة او الهيمنة.

---

[1] Robert Keohane,After Hegemony,Cooperation and Discord in the World Political Economy,Princeton University Press,1988, PP .11-12

[2] Robert Goodin (How Amoral ,Is Hegemon?) Perspectives on politics,1-1-2003,PP124

[3] أحمد عطية الله، القاموس السياسي ،بيروت ، دار النهضة العربية،ط١٩٥٩،١،ص١٦٦.

[4] المصدر نفسه.

٣- تفشي ظاهرة الارهاب مما استدعى الامر مكافحتها وكانت خير وسيلة تلك القوات لتخصصها في الاعمال غير العقلانية او الاخلاقية لمواجهة الارهاب الدموي غير الأخلاقي.

٤- رغبة بعض الدول في النفوذ والهيمنة على مقدرات دول عديدة في العالم فكانت آلياتها ووسائلها تلك القوات[١].

٥- تداخل السلطات في الدولة، اذ تبرز سلطة على اخرى وترغب في الهيمنة على باقي السلطات عبر تلك القوات الخاصة[٢].

الاسباب العسكرية. فتدور في النقاط التالية :

١- الرغبة في تنفيذ عمليات خارجية عن القانون من قبل دولة ضد حكومة دولة اخرى .اي القيام بانقلابات عسكرية لتغيير الحكومات كما يحدث في بعض الدول الافريقية.

٢- الرغبة في عدم التضحية بافراد الدولة الاصليين بالحروب والتغطية على الخسائر بواسطة المرتزقة والقوات الخاصة.

٣- القيام بعمليات قذرة لاتقدر الدولة على سلوكها لانها تضعها في مواجهة مع القانون الدولي[٣].

٤- تفشي وانتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية واعتلاء حكام غير شرعيين للحكم مما يجعلهم متمسكين باللجوء الى حماية تلك القوات لهم.

٥- وجود اعداد كبيرة من المتقاعدين والعاطلين من العسكر في دول معينة ، او خارجة من الحرب ، فتم استغلال خبراتهم مالياً في اعمال عسكرية خاصة.

٦- تنامي ظاهرة المجمع الصناعي العسكري الامريكي ودوره في السياسة الخارجية الامريكية وانعكاسات ذلك على تنامي ظاهرة تلك القوات[٤].

٧- رغبة الولايات المتحدة الامريكية في الآونة الاخيرة بخصخصة الحروب بالاعتماد على تلك الشركات، وهو ما يحصل الآن في تعدد الشركات الأمنية الخاصة التي تنفذ اجندات امريكية.

السيد يسين، الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة،مكتبة الأسرة ،٢٠٠٣،ص٩٨.

سرية شفيق بسيوني وآخرون، العلاقات الدولية والنظم الدبلوماسية والقنصلية،جامعة حلوان،كلية التجارة،٢٠٠٦،ص٢٤.

عبد الله يوسف سهر، دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق ،القاهرة،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٧٠ تشرين ٢٠٠٧،ص٢٤.

سل سنوم العامري، المجمع الصناعي العسكري والأعلام ودورهما في السياسة الخارجية الأمريكية،اطروحة دكتوراه في الدراسات الجامعة المستنصرية ٢٠٠٤، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية .

اما الاسباب الاقتصادية: فتدور حول النقاط التالية:

١- الرغبة في ايجاد تلك الشركات كقطاع خاص ينهض بمهام رفع الاعباء الوطنية عن الدولة.

٢- انتشار البطالة في اغلب الدول مقابل ماتدره تلك الشركات من تجارة مربحة لمالكيها.

٣- وسيلة من وسائل كسب الرزق خاصة في الدول الغنية التي يترفع ابناءها عن الدفاع عن بلدهم خاصة دول الخليج العربية الستة المنضوية في مجلس التعاون الخليجي[1].

واخيراً الاسباب الدينية : وتقف في مقدمتها ما يأتي:

١- المبررات الايديولوجية للحروب بدافع ديني كحروب من اجل حماية الدين المسيحي او حروب صليبية.

٢- المبررات الصهيونية، ومنها الفكر المحافظ في الولايات المتحدة المغلف بايديولوجيا المسيحية الصهيونية ومنطلقاتها لتخليص العالم من الشر او بعث الخير والسلام للعالم على حد تعبيرهم[2].

اما الاطار القانوني حيالها، فالقانون الدولي قد كفل امكانية الدفاع عن الدول التي تتعرض للعدوان، وكفل حق مساعدة حركات التحرر الوطني، ولكن حيال المرتزقة كان موقفه واضحاً ولكنه غامضا في ذات الوقت، فالوضوح هو الزام كافة الشركات الخاصة بالخضوع لاحكام القانون الدولي الانساني ومواجهة المسؤولية الجنائية عن أي انتهاكات يرتكبونها، ويسري ذلك سواء اكانوا مستخدمين من قبل دول او منظمات دولية او شركات خاصة.

كما تلزم اتفاقية جنيف الجيوش اثناء الحروب ، التمسك بالقانون الدولي من قبل الجيوش المتحاربة، وحماية المدنيين العزل[3].

بيد انه كان غامضا بعدم التحديد او التمييز ،فبموجب التعاريف الواردة في البروتوكول الاول الاضافي الى اتفاقيات جنيف وغيره من المعاهدات ذات الصلة حول تعريف المقاتلين وتمييزهم عن المرتزقة، يرى البعض ضرورة التفرقة بين مهام شركات الحماية الامنية والمهام التي كانت تناط بجيوش المرتزقة والمحظورة حسب اتفاقيات جنيف[4].

---

[1] عادل سليمان ، دول الخليج والأمن الذاتي، صحيفة الراية القطرية،٢٢ ايلول ٢٠٠٨.

[2] للمزيد حول اليمين المتطرف في الولايات المتحدة، انظر:بلاكر،اصول التطرف:اليمين المسيحي في امريكا .ترجمة هبة رؤوف وشاهر عبد الوهاب.القاهرة،مكتبة الأسرة،٢٠٠٦،ص٦٩.

[3] خصخصة الحرب والتفويض الخارجي للمهام العسكرية،اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي ،٢٣آيار ٢٠٠٦.

[4] خوسيه ل.جوميز ديل برادو، خصخصة الأمن والحرب في الموقع الألكتروني:

وكان تحقيق اجراه الجيش الامريكي قد برأ شركة امن بريطانية من ارتكاب مخالفات جنائية ، واطلق الجيش الامريكي التحقيق بعد ما اظهر شريط فيديو على الانترنت متعاقداً من شركة (ايجيس) البريطانية للخدمات الامنية خلال اطلاق نار على سيارات مدنية في العراق.

واوصى التحقيق بعدم توجيه تهم، كما وجد تحقيق اجرته الشركة، ان الحادث لا يتنافى مع القواعد المتبعة بشأن استخدام القوة من قبل الافراد المدنيين العاملين في هذه الشركات.

وفي العراق اصدر مدير سلطة الائتلاف المؤقتة قرار رقم ١٧ في حزيران ٢٠٠٤ يمنح بمقتضاه الحصانة الى المقاولين من أي ملاحقة قضائية خلال السنوات الثلاث الاولى من حكم الادارة المؤقتة .

وقد تغير وضع القوات في العراق بعد حادث المنصور في بغداد حين عمد المقاولون في شركة بلاك ووتر للأمن والمسؤولون عن حماية وفد من وزارة الدفاع الامريكية الى فتح النار عشوائياً على المواطنين مما ادى الى مقتل (١٧) مواطناً بمن فيهم بعض الاطفال، وادت الحادثة الى طرد الشركة وتعليق جميع نشاطاتها في البلاد وعلى اثر ذلك تم اعادة تقييم وضع الشركات الامنية الخاصة في البلاد[1].

وبالرغم من ان ظاهرة المرتزقة ليست بجديدة، الا انها قد تنامت منذ وصول الرئيس بوش الأب للبيت الابيض، والذي عمل ابنه على ازدهارها على مستويات غير متوقعة من خلال ما يدعوها بالحرب ضد الارهاب في ٦٠ دولة او اكثر يصفهم بالزوايا المظلمة من العالم.

لقد حولت الادارة الامريكية الاتفاقية الدولية ضد تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، التي اقرتها منظمة الامم المتحدة عام ١٩٨٩ والتي وقعت عليها ٢٩ دولة حتى الان، مثلها مثل اتفاقيات اخرى كثيرة، الى مجرد حبر على ورق.

اما الغموض الاخر فهو في القانون الدولي تجاه المرتزقة، متمثل بان القانون الدولي يحظر مجرد العمل كمرتزقة، لكنه لايحظر التعاقد بعمل ما. ان المشكلة تكمن في ان التشريع، نظراً لكونه عالمي، لا يدركهم سواء لدى التعاقد او لدى انتهاك حقوقهم فالعمل كمرتزقة محظور، الا ان الامر ليس كذلك بالنسبة للتعاقد.

---

http://www2.ohchr.org/english/issues/mercenaries/

[1] Times,No.4,29 April,2009,P.7.

أي اننا بصدد فراغ قانوني تستغله الشركات الخاصة، وقد جاء ذلك الامر وليد خصخصة استخدام القوة، حيث اصبحت تتولاه هيآت خاصة، فنجد انه تتم بذلك خصخصة خدمات الامن بالدولة في مجازفة باحد الاعمدة الفقرية لكيانها، ذلك الاتجاه الذي يحمل في طياته سلسلة من الاخطار[1].

وعلى الرغم من ان البنتاجون الامريكي في تحديده مسمى لتلك القوات في العراق يطلق عليهم اسم المتعاقدين لتقليل الاستياء الشعبي بحقهم، الا انهم اتخذوا من القرار رقم ١٧ في ٢٠٠٤/٦/٢٧ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة المبرر للتواجد وبقوة والحصانة من الملاحقات القانونية في حالة اساءة استخدامهم للواجب المكلفين به. وهذا يعني انعدام سلطة الدولة العراقية على افراد الشركات الامنية، بل ان القانون رقم ١٧ جعل منهم فئة متميزة بحيث لا يخضعون للقانون العسكري المطبق على الجنود وفي نفس الوقت لا يخضعون للقوانين العراقية[2]. مما جعلهم يتصرفون كما يحلو لهم ودون مبالاة باعمال القتل العشوائي او الدهس للمواطنين والمركبات المدنية العراقية.

ومع غياب اعمال واجراءات الرقابة والمتابعة على اعمال هذه الشركات، يؤدي الى التشجيع على التجاوزات ويفسد نوعية النتائج المتوخاة من التعاقد معهم ويؤدي الى عدم احترام حقوق الانسان.

ثالثا: اشكالية مهام ووظائف الشركات

ثمة اشكالية قانونية وسياسية مقيته اثارتها تلك الشركات في العالم ولاسيما في العراق. فقد كشف في العراق عن دورها السري لتنفيذ مخططات الادارة الامريكية من اجل اشعال حرب طائفية لدفع تيار المقاومة للاحتلال سلبا وانكفاءه في الحرب الطائفية وكذريعة لاستمرار البقاء والسيطرة على الموارد واستغلالها.

ولعل من ابرز الوظائف التي اثارت استياء السامعين لها ، هو دورها في عمليات الاستجواب بوسائل غير مشروعة وكذالك في المعارك وجمع المعلومات وتقديم الخدمات اللوجستيكية وانشاء القواعد العسكرية اي ان مهامهم ليست الحماية لمسؤلين كبار او مؤسسات بل تلك مهامهم التي اصبحت محل اشكالية في البقاء.

ولعل ابرز تلك الاعمال التي لصقت بالقوات تلك هي كتائب الموت التي يرتدي عناصرها ملابس عربية للتمويه والقيام باعمال العنف والقتل الطائفي في العراق.

---

[1] Andy Clarno & Salim Vally,Pr.vatized war,u.s.A,2005,P.19.

[2] مقال للصحفي الكوبي البرتو نوبيث بلانش. كتائب الموت في العراق صناعة امريكية، ترجمة مروة عامر، ٥ نيسان ٢٠٠٧.

وقد تم اعتقال عناصر من فرق الموت بريطانية متخفين بملابس عربية في البصرة في ١٩ ايلول ٢٠٠٥ وتم تحريرهم من قبل قيادة القوات البرطانية المتمركزة بالقرب منها فورا[١].

ناهيك عن حالات التفجير التي كانت تقوم بها تلك القوات من المرتزقة في بغداد وبقية المحافظات. وقد استغلت تلك العناصر التفويض غير القانوني لها وعلى حساب مصلحة البلد.

فحين كان محمود المشهداني رئيس لمجلس النواب وبعد يوم من تعرضه لمحاولة اغتيال داخل المنطقة الخضراء اعلن عن لجنة امنية متخصصة ستقوم بالتعاقد مع شركة امنية من جنوب افريقيا مما اثار استياء اوساط عراقية، اذ ان ايكال مهمة الامن والحماية الى جهة غير حكومية يعد تنازل عن اهم مكون من مكونات السيادة في اي دولة[٢].

الناحية الاخطر ان اغلب المرتزقة من هذه القوات تعمل باجندات خاصة لخدمة الاهداف الامريكية في سبيل الحصول على الجنسية الامريكية (الكرين كارت) على سبيل المثال. مما يجعلهم يعملون مختلف الاعمال القذرة من الحصول على ذلك[٣].

وفي ظل حالة الفلتان الامني والخوف الذي يعتري عمل هؤلاء جعلهم يتصرفون بصورة غير منظبطة، والامر الذي تسبب في حالة اللامبالاة وهو ما أنعكس في تصعيد وقتل اي شخص يجتاز المركبات التي يستقلونها مما زاد من آلاف القضايا المرفوعة لدى القضاء العراقي بحقهم ، وجعل الحكومة في حرج بين تأمين حياة المواطن العراقي وعدم وجود مسوغ قانوني او قضائي لملاحقة هؤلاء[٤].

وقد اسقطت محكمة فدرالية امريكية التهم الموجهة الى عناصر شركة بلاك ووتر الامنية بقتل ١٧ عراقيا في بغداد بساحة النسور عام ٢٠٠٧.

وما يؤسف له حقا وجود مرتزقة عرب في تلك القوات من اللبنانيين الذين انظموا باعداد كبيرة الى صفوف المرتزقة وبرواتب شهرية تتراوح بين الف واربعة الاف دولار شهريا. وهي رواتب متدنية

١- رعد عبد الكريم احمد ، المرتزقة ودورهم القذر في العراق ،صحيفة المراقب العراقي ،٢١ أيلول ٢٠٠٩.

٢- اثارت هذه التصرفات من قبل الأدارة الأمريكية حفيظة دول عديدة .لأن الولايات المتحدة تستغل رعاياها باعمال قذرة من الوعد بالحصول على الجنسية الأمريكية.

٣- جدول حول القوات الأمنية الخاصة في العراق،صحيفة المراقب العراقي،٢٨ تشرين اول ٢٠١٠.

٤- مرتزقة لبنانيون يعملون في العراق ، عن ميدل است أون لاين في ٨ حزيران ٢٠٠٤.

قياسا برواتب الفرنسيين والامريكان، او حتى الكرواتيين التي تصل رواتب البعض منهم ما بين الف وعشرة الاف دولار في اليوم الواحد[1].

ويبدو ان المحترفين في القتل هم الذين يتقاضون تلك الرواتب المغرية وخاصة القناصة ، الذي يصل اجر الواحد منهم الى ١٥٠٠ دولار يوميا. والولايات المتحدة استخدمت منهم في الحرب من ذوي الخبرة في الحروب ومكافحة الارهاب[2].

وتعد شركة بلاك ووتر الامريكية للمقاولات العسكرية من بين اكبر الشركات واكبر قاعدة عسكرية في العالم حيث تظم معسكرات تدريب هائلة وعشرات الطائرات و ٢٠ الف جندي مدربين كما تحظى بعلاقات وثيقة مع سلطات البنتاغون والبيت الابيض. وقد تم تاسيسها عام ١٩٩٦ من قبل احد العناصر السابقين في القوات البحرية الخاصة وتضم ٥٠ شركة متخصصة. وتدعوا نفسها افضل شركة عسكرية متخصصة في العالم. وهي تحتل معسكر تدريبي في الولايات المتحدة تبلغ مساحته ٢٥ كم مربع ،حيث قامت بتأهيل اكثر من ٥٠ الف متخصص في الحرب والقمع.

وذكر في صحيفة السبيل اللبنانية، ان المرتزقة الاربعة الذين قتلوا في الفلوجة وتم التمثيل بجثثهم كانوا من شركة بلاك ووتر التي قتلت عدد غير محدود من المدنيين في الفلوجة عام ٢٠٠٤[3].

نستنتج مما تقدم ان المهام الموكلة لتلك الشركات اصلا هي الاعمال القذرة التي تقوم بها على ارض الواقع مما يرتب اشكالية قانونية وسياسية للحكومات التي تعتمدها كنهج في سياستها وتخطيطها الاستراتيجي.

رابعا: انواع الشركات الامنية في العراق

تشكل الشركات الامنية القوة الكبيرة الثانية في العراق بعد الجيش الامريكي والصورة التي تضعها الشركات غالبا لتجنيد قواتها تخفي مهامها الحقيقية. اذ غالبا ما تظهر صورة انسانية غالبا كاطعام طفل جائع او ايواء مهاجرين من النزعات واطعامهم وحمايتهم.

---

[1] وسام الأسدي، المرتزقة مقاولو قتل،صحيفة الخليج في ٢٧ آيار ٢٠٠٤.

[2] عز الدين أحمد ، يستنزفون ربع الموازنة العسكرية،صحيفة السبيل اللبنانية،٥ نيسان ٢٠٠٤.

[3] ميشال سايان،المرتزقة في العراق نهاية مثيرة للجدل ، عن مجلة الايكونومست، ترجمة محمد علي حريصي، صحيفة السفير اللبنانية في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

ونظرا لاهميتها في العراق ، ذكر ان ثلث الميزانية التي خصصت للعمليات العسكرية في العراق والمتضمنة ايضا عمليات وسط اسيا وافغانستان (٨٧ مليار دولار) سيتم انفاقها على عقود مع الشركات الخاصة[١].

واشارت الاحصائيات الى وجود اكثر من ٢٠ الف مرتزقة في العراق عام ٢٠٠٤ ثم اصبحوا ١٠٠ الف عام ٢٠٠٦ ثم من ١٣٠-١٦٠ عام ٢٠٠٧ مع العلم ان عمل هذه الشركات مع قوات الاحتلال في العراق مستور بالتعتيم الاعلامي من حيث المهام والعدد الحقيقي لخسائرها في العراق. وافراد هذه الشركات لايرتدون الزي العسكري مما يجعلهم خارج الاحصائيات الرسمية التي يتولى البنتاغون الاعلان عنها، علما ان شركات رومانية وبريطانية ومن جنوب افريقيا اغلقت ابوابها وعادت الى ديارها على اثر تكبدها خسائر مادية وبشرية في اول سنوات الاحتلال الامريكي للعراق.

ومن اهم الشركات العسكرية والامنية التي عملت في العراق:

١- واين كروب: وهي امريكية وعرف عنها توفيرها المرتزقة للكيان الصهيوني لقتل اطفال فلسطين ، وهي مسؤله عن حماية اغلب السفارات الامريكية بالعالم.

٢- كيلوج براون وروت :وهي بريطانية تعمل في مجال صيانه الثكنات واعداد الطعام ونقل التجهيزات وخدمات الماء والكهرباء

٣- أرنيس لخدمات الامنية: وهي امريكية لها ٦٥٠٠ مرتزق يؤمنون حماية المسؤلين الكبار وحماية انابيب النفط.

٤- ساندلاين انترناشيونال: وهي بريطانية لخدمات التنسيق الامني.

٥- بلاك ووتر: وهي امريكية موجودة بعنوان اخر بعد طردها عام ٢٠٠٧.

٦- فينيل كور: وهي امريكية وتقوم بتدريب عناصر الجيش العراقي الجديد.

٧- كوستر باتلز للخدمات الامنية: وهي امريكية تقوم بتأمين حماية مطار بغداد الدولي وتأمين التموين ومهام النقل.

٨- ارمور كروب انترناشيونال: وهي امريكية لعمليات الامن الدفاعي والتدريب.

٩- ستيل ماونديش: وهي امريكية مختصة في مكافحة الارهاب.

١٠- كونترول ريكس كروب: وهي امريكية تقوم بتقديم الاستشارات الامنية وخدمات الحراسة المدنية[١].

---

[١] جوزيه ل.جوميز ديل برادو،مصدر سبق ذكره.

ويقال ان عدد الشركات الامنية الامريكية في اخر يوم استقال فيه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد نهاية عام ٢٠٠٦ قد وصل مقارب الى عدد القوات الامريكية ، وهو بند احصائي غير مسبوق في الحروب الحديثة[٢].

والرواتب العالية التي يتقاضاها المرتزقة هي السبب في دفع الانتساب الى الشركات، اذ قدم اكثر من ١٠٠ شخص من وحدة الحماية الخاصة لرئيس الافريقي (ثابو مبيكي) استقالتهم لأجل الذهاب الى العراق، وقد اغرتهم الرواتب العالية التي تصل من ٥-٢٥ الف دولار شهريا وهي ٣-٦ اضعاف ما كانوا يتقاضوها[٣].

لذلك يقدر مدير العمليات العسكرية في وزارة الداخلية العراقية عدد الشركات الخاصة والاجنبية والوطنية التي تتولى مهام الامن في العراق بـ(٢٣٦) شركة. ولعل ما يثير الاهتمام هو ان غالبيتها (٢٠٠ شركة) غير قانونيين، ليس فقط لافتقارهم للسجل التجاري ،وانما كذالك لعدم وضوح ماهية مهامهم. ويعترف المسؤل العراقي بأن غالبية مالكي تلك الشركات متورطون في اعمال ارهابية[٤].

ويذكر انه في السفارة الامريكية وحدها ٥٢٧٣ من المتعاقدين يقومون بدعم انشطة السفارة الامريكية في العراق، أضافة الى ٣٩٣٤ من المتعاقدين الذين قاموا بدعم انشطة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. وفي نهاية عام ٢٠١٠ كان هناك مايقرب بين ١٤,٥٠٠ من المتعاقدين لتقديم خدمات امنية لوزارة الدفاع، ويتوقع انخفاضها بعد الانسحاب الامريكي ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد فلا تزال الشركات الامنية الخاصة تتغلب على تأخر الحكومة العراقية في تسجيل الاسلحة وترخيص المركبات[٥].

---

[1] جيرمي سكيل ،بلاك ووتر :المرتزقة قادمون،مصدر سبق ذكره.ص ٩١.

[2] Pratap Chatterjee,Ex-Sas Men Cash in an Iraq Bonanza,Corp Watch Website , gune 9th,2004.

[3] سكيل ،بلاك ووتر،مصدر سبق ذكره.

[4] التقرير ربع السنوي ونصف السنوي الى كونغرس الولايات المتحدة،المفتش العام الخاص.لأعادة اعمار العراق،واشنطن،تشرين الثاني ٢٠١١.

[5] نهائيات غير محسومة : قوات الأمن العراقية بين تخفيض عدد القوات الأمريكية وأنسحابها.تقرير الشرق الأوسط رقم ٩٩،واشنطن،٢٦ تشرين اول ٢٠١٠،ص١٦.

ويظهر مما تقدم ان حجم ونوع الشركات الامنية الخاصة العاملة في العراق ذات مهام خطيرة واستراتيجية.

خامساً: الانسحاب الامريكي من العراق

في الاول من ايلول ٢٠١٠ اعلن الرئيس باراك اوباما انتهاء المهمة القتالية للولايات المتحدة في العراق، قبل ذلك باسبوعين كان اللواء المقاتل قد عبر الحدود الى الكويت تاركاً وراءه اقل بقليل من ٥٠٠٠٠ جندياً امريكياً تتمثل مهمتهم الرئيسية بتقديم المشورة والمساعدة لقوات الامن العراقية حتى انسحابهم في نهاية عام ٢٠١١.

واشار مسؤول في البنتاغون ان مهمة المتبقي من القوات هي ثلاث ، التدريب والتجهيز وتقديم المشورة والدعم لقوات الامن العراقية وعمليات مكافحة الارهاب التي تتم بالمشاركة مع القوات العراقية الخاصة وتمكين الشركاء المدنيين الدوليين في جهودهم المنصبة على بناء القدرات. وذلك من خلال ستة الوية مشورة ومساعدة وقوة مشورة ومساعدة.

وتتذرع القوات الامريكية بقلق حول احتمالية عودة العنف للعراق بانسحاب القوات الامريكية والتهديد المستمر من دول الجوار للعراق وعودة الجماعات المسلحة واحتمال حدوث انفجار سياسي يمكن ان يهيئ لحرب اهلية[1].

ان وجود اعداد كبيرة من المتعاقدين الأمنيين سيحلون محل القوات الامريكية المنسحبة يقيمون في قواعد عمل ثابتة، تثير الحفيظة من تحولها الى شكل من اشكال الاستعمار الاستيطاني. ومع احتمالات عدم الاستقرار الأمني لأمد بعيد فان هذه الشركات الربحية لابد لها من ان تستعين بموظفين محليين او عاديين بالتعاون مع شركات استجلاب المتعاقدين الامنيين.

ومع الخروج الامريكي فان هؤلاء سيكونون بمثابة عصابات منظمة ستأخذ على عاتقها مهمة الحديث المؤتمن مقابل ثمن على مصالح الامريكي الذي يريد البقاء بعيداً عن مصادر الخطر المباشر، والحلول البديل كوكلاء عنهم في تلك المجالات الربحية والامنية[2].

وتتناور الولايات المتحدة المأزومة في افغانستان بالربط بين تقديرات القادة الميدانيين الامريكيين للاحوال على الارض في العراق، وبين الالتزام بالمواعيد للانسحاب النهائي منه، وهي

---

[1] د. الحامد، العراق بعد امريكا، العراق أونلاين في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٠.

[2] د. الحامد، عراق ما بعد امريكا، واقع الأنسحاب وصورة المستقبل، بغداد، مركز بغداد للدراسات، تشرين اول ٢٠١٠،ص٦٩-٧١.

استراتيجية امريكية معتمدة منذ سنوات تهدف لانجاز مهام الحرب في العراق وتامين مصالح الولايات المتحدة بما فيها عدم الاضرار بسمعتها في المحيطين العربي والاسلامي، وكذلك في الداخل الامريكي مع عدم اغفال تدريب القوات العراقية للحيلولة دون سقوط العراق في ايدي الحركات الارهابية .وحيث ان الاستقرار الأمني هو معيار الاحوال على الارض وهو من وجهة نظر قوات الاحتلال، يتناسب عكسياً مع عمليات المقاومة في العراق، ومع اختلاف ما يعنيه الاستقرار الأمني من وجهة نظر المواطن العراقي.

فان هذا الاختلاف يتيح لقوات الاحتلال التعاطي معه، بما ينسجم وحاجاتها الامريكية في افغانستان، قد يغري القوات الامريكية بالبقاء في العراق الى آجال غير محددة في نهاية عام ٢٠١١ او حتى عودة الكثير من القوات ثانية حسب مقتضيات الاوضاع في العراق، وكذلك شكل التوتر بين اسرائيل وايران مستقبلاً، مع الاخذ بالحسبان احتمال تعديل اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين البلدين[1]. ويرى البعض ان الانسحاب ربما جزئي أو وهمي؟

اذاً ماهي استراتيجية الخروج من العراق؟ هل هي بهدف البقاء فالامر سوف لا يتجاوز سحب بعض الفرق والالوية، واعادة نشرها من جديد، هناك بالعراق، او من خلال تحويلها الى افغانستان. وثمة امور قاطعة تحد او تمنع استراتيجية الانسحاب ،لعل ابرزها ما يأتي:

١- ان الامريكان لم يأتوا للعراق لينسحبوا منه، بل اتوه لوضع اليد على ثرواته ومقدراته لامد غير محدود، او الاستفادة من موقعه الاستراتيجي.

٢- ان حجم الخسائر المالية والبشرية التي دفعها الامريكان تقف بالضد من مصداقية الانسحاب.

٣- ان الامريكان لا يتركون العراق ويعلمون جيداً انه سيكون لقمة سائغة للقوى الاقليمية المحيطة به .

٤- ان الامريكان يعلمون جيداً ان أي انسحاب سيخدم عودة القوى الارهابية في هذا التوقيت ، مما يعني استحالة الانسحاب الكلي .

٥- ان الامريكان قد نجحوا وبكل المقاييس في تفصيل خارطة العراق الجديد على مقاس ما يريدون ، فحولوه الى حلل وملل وطوائف بلباس الاحزاب ، مما يعني امكانية الحرب الطائفية والعرقية والدينية ، في العراق بعد الانسحاب . وهو مبرر يقود بعضهم للمطالبة ببقائهم .

---

[1] د.مهند العزاوي ، غدا العراق مثل أمسه ، مصدر سبق ذكره،ص١٠.

٦- ان المتغيرات الدولية والخوف من تراجع الهيمنة الامريكية سبب آخر يمنع الانسحاب الكامل من العراق.

واخيراً نعتقد ان الولايات المتحدة تبعاً لذلك ستكون غير جادة بانسحاب كامل وان ما تطلقه خدمة لاجندة سياسية وانتخابية .

سادساً : مستقبل الشركات الأمنية

تؤشر الدلائل على ان جميع المؤشرات تدفع باستمرار القوات الخاصة لتلك الشركات في العراق ، فلا زالت نوايا الاحتلال تجاه العراقيين غير واضحة ، وثقته بامكانية البقاء مهزوزة فلا بد من آليات جديدة بديلة تخدمه ان ركز العراق على اجلاء القوات النظامية . والوظيفة هي ذاتها لا بل اكثر ايذاءاً للعراق في حالة بقاء تلك الشركات وقواتها العاملة .

ويتوقع المحلل الدبلوماسي (بدراج يسميتش)، انه في حالة انسحاب الولايات المتحدة فسوف يحل محلهم المزيد من المتعاقدين ، وتعد تلك التجارة مربحة للغاية بالنسبة للجيش والحكومة الامريكيين، اذا اخذنا في الاعتبار اننا بصدد اجراء بسطاء ينشدون الثراء ، وانهم لدى مصرعهم لن يتم احصاؤهم في القائمة الرسمية الدسمة للقتل ، وبالتالي فلن يجد الجيش والحكومة الامريكيين انفسهما مقمحان في مجادلات قانونية او معرضان لضغط الرأي العام[1].

لقد اصبح نشاط القطاع الخاص وشركات الحماية من الامور الحيوية في الفكر الاستراتيجي العسكري للولايات المتحدة ويعلق احد مسؤولي البنتاغون ان اصبح الاعتماد على هؤلاء امراً حيوياً ، بحيث لايمكن تخيل دخول الولايات المتحدة في حرب ما دون مساعدة هذه الشركات الخاصة.

والامر الابلغ ان الكثير من العمليات السرية اصبح العمل بها من خلال القوات النظامية يضعها تحت طائلة القانون والفضائح السياسية ، وان قيام الولايات المتحدة باي اجراء عسكري يعني ان يتم عبر اروقة البرلمان او الكونغرس وما يلاقيه ذلك من مساومات ومن تعارض فلابد من قناة جديدة وآليات جديدة تمر عبر تلك الشركات.

المسألة الاخرى ان سياسات الرؤساء الامريكان البراغماتية لخدمة وتقوية نفوذهم وتنمية جماعات المصالح المساندة لهم او للاحزاب التي اوصلتهم لابد لهم من مصادر قوة مالية او تنفيذية ، اصبحت الشركات تقوم بها وتنفذها .

---

[1] باسل يوسف النيدب، المرتزقة جيوش الظل ، مصدر سبق ذكره،ص١٢١.

اذاً نستنتج من ذلك ان اغطية الاعلان عن الانسحاب ستتحول عبر خصخصة الحرب والاحتلال الى زيادة الاعتماد على تلك الشركات في المرحلة اللاحقة لما بعد ٢٠١١[1].

الخاتمة

نستنتج مما تقدم الى ان الشركات ا لامنية وخاصة الامريكية العاملة في العراق هي احدى ادوات الاحتلال ووسائله لتنفيذ اهدافه الخاصة .

وطالما ان المشروع الامريكي في العراق لم يعد مستكملاً كما يصرح به الساسة الرسميون والمحللون ، فمن قبيل النكتة والسذاجة تصديق مسألة الانسحاب الامريكي ، فهي لعبة من نظريات اللعب التي اعتاد الامريكان سلوكها ازاء الدول التي يغامرون الى احتلالها او يعدونها احدى الفرص التي لايمكن التفريط بها .

لذلك منتهى البحث وختامه ان العراقيين سيخرجون وعبر اتفاقية سحب القوات من العراق الى اتفاقات جديدة للخروج النهائي لقوى الاحتلال، والمتغيرات السياسية الدولية الداخلية والاقليمية والدولية كفيلة بتحطيم آمال وخطط الولايات المتحدة المحتملة وغير المحتملة.

---

[1] Clarno and Salim Vally, op. Cit.p.33